

ثانيا : مسطرة تحضير وإعداد مشروع قانون الميزانية وذلك بسبب تجاوز إنفاقها العام حدود مواردها ما جعلها تستهلك أكثر مما تنتج، ما دفع العديد منها إلى اعتماد البرمجة المتوسطة للنفقات يهدف ضبط أوجه الإنفاق العام وتوجهه نحو تحقيق الأولويات. وقد تبنى المغرب منذ سنة 2007 هذا النمط يشكل تجريبي، وتنسيق الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة من طرف الحكومة وسياسة الموازنة، وهي أداة مهمة لتدبير استراتيجية تهدف إلى تخصيص الموارد المالية وفق الأولويات مع ضمان انضباط ميزانياتي إجمالي، وتم اعتمادها بشكل رسمي سنة 2019. وهي وثيقة أو بيان يهدف بالخصوص إلى تحديد تطور مجموع موارد وتكاليف الدولة على مدى ثلاث سنوات اعتمادا على فرضيات اقتصادية ومالية واقعية ومبررة فالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات لا ترقى إلى مستوى القانون، وهي مجرد أداة مساعدة الشببية التوقعات والتقديرات فقط. فإعداد هذا الأخير يستند إلى هذه البرمجة التي يتم تحيينها كل سنة. وتحين سنويا الموارد والتكاليف المتعلقة بالسنتين المواليين، وهذا يعني أنها برمجة متغيرة ومتجددة كل سنة. إعداد وتحيين البرمجة الميزانية لثلاث سنوات هي أول إجراء تقوم به الحكومة من أجل إعداد مشروع قانون مالية السنة الموالية. من يناير إلى 15 مارس (تحديد المؤشرات الماكرو اقتصادية وإصدار منشور رئيس الحكومة) وتؤخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار من طرف رئيس الحكومة عند إعداد منشور يوجه قبل 15 مارس المختلف القطاعات الوزارية قصد اعداد البرمجة للميزانية لثلاث سنوات الوزارية والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية. يتضمن هذا المنشور بشكل ثلاث أمور أساسية: بدءا بتوجهات علمية بخصوص الفقرة التي ستغطيها هذه البرمجة، وتدرجة فيها المعطيات الماكرو المتعبادية، من 15 مارس إلى 15 أبريل إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات لكل قطاع وزاري ومؤسسة إعداد تقرير نجاعة الأداء) يقوم كل القطاع ومؤسسة بإعداد مقترح البرمجة الميزانية لثلاث سنوات الخاصة بميزانيته وميزانيات موافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة له وبالاحسابات المرصدة بأمر خصوصية. التي يعتبر أمرا بالصرف لها، كما يتم إعداد البرمجة الميزانية للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تكون تحت وصايته والمستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة الواردة في اللائحة التي ينشرها الوزير المكلف بالمالية ونضاف إليها النفقات المكونية عن الترقى في التربة والدرجة طبقا للنصوص التنظيمية المعمول بها، وكذا معماريف الاستقبال والاحتفالات والدراسات، فإن القطاعات الوزارية والمؤسسات مدعوة لتأخذ بعين الاعتبار النفقات التي سبق الالتزام بهاء مع مراعاة التغييرات التي قد تقع في الأسعار. أو ميرمة مع مؤسسات دولية أو الدول المانحة. كما يتم تقييم هذه النفقات على أساس الكلفة التقديرية للمشاريع التي توجد قيد التنفيذ، مع الأخذ بعين الاعتبار التقويمات الضرورية، وكذا الكلفة المتعلقة بمشاريع الاستثمار الجديدة ترسل هذه المقترحات إلى الوزارة المكلفة بالمالية قبل 15 أبريل. من 15 أبريل إلى 15 ماي (دراسة المقترحات داخل لجان البرمجة ونجاعة الأداء) من ممثلين عن مصالح الوزارة المكلفة بالمالية وممثلي القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية، وذلك حسب برمجة أمنية خاصة بعديها رئيس الحكومة وترفق بالمنشور الذي يصدره قبل 15 مارس. هذه اللجان تقوم بدراسة مقترحات البرمجة الميزانية والأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء والاستدامة الميزانية، على ضوء الإطار الماكرو الاقتصادي والتوجهات العامة المضمنة في منشور رئيس الحكومة وتقوم بوضع البرمجة الميزانية لثلاث سنوات المجمع والبرمجة الميزانية لثلاث سنوات إجمالية التي تساعد على إعداد مشروع قانون المالية. يقدم الوزير المكلف بالمالية عرضا حول تنفيذ قانون المالية الجاري، فالوزير المكلف بالمالية يقوم بتقديم البرمجة الميزانية لثلاث سنوات المجمع، والبرمجة الميزانية لثلاث سنوات إجمالية قبل 31 يوليوز (إخبار البرلمان ببرمجة الميزانية لثلاث سنوات إجمالية